

مثل رئيس الوزراء في افتتاح مؤتمر كلية القانون الكويتية العالمية الثالث

الصانع: «العدل» تدرس مشروع قانون لتسوية المنازعات دون اللجوء للمحاكم



قاسم (بasha)



يعقوب الصانع متحدثا



يعقوب الصانع ود. محمد المقاطع يتوسطان الحضور

هذه الجهود قد أثمرت في يوليو 2015 حصول الكلية على الاعتماد الأكاديمي من مجلس الجامعات الخاصة في الكويت، بعد أن نجحت في استيفاء شروطه، وذلك لمدة أربع (4) سنوات، وهي تتطلع الآن للحصول على الاعتماد الأكاديمي الدولي، حيث بدأت بالفعل برنامجا خاصا لاستيفاء الشروط المقررة لذلك. وأضاف أن الهيئة التدريسية للكلية تتكون الآن من أكثر من 85 عضواً، في مختلف التخصصات، وهم من ذوي الخلفيات والخبرات الأكاديمية والعلمية والعملية المتنوعة، وأن الطلبة بلغ عددهم أكثر من 1600 طالبا وطالبة، وقد شهدت الكلية في ديسمبر 2015 تخريج أول دفعتين من طلبتها البالغ عددهم 275 طالبا وطالبة من حملة شهادة الليسانس. وقال المقاطع إنه إلى جانب برنامج الليسانس، تقدم الكلية أيضا برنامج الماجستير في القانون والذي انضم إليه حتى الآن 170 طالبا تخرج منهم 13. وأوضح د. المقاطع أن الكلية تعتمد في مناهجها على الجمع ما بين الجوانب النظرية والعملية التدريسية، وتضم مبانها محكمة صورية وبرلمانا صوريا لتدريب الطلبة أصول الترافع والتقاضي والعمل البرلماني.

في الوطن العربي»، ومؤتمرها الثاني في العام الجامعي 2014-2015 لاستحداث الحق في الخصوصية»، فقد اختارت هذا العام موضوع «الحوكمة والتحكيم القانوني لأسواق المال» محورا للمؤتمر السنوي الثالث 2015 - 2016، وذلك استشعارا لأهمية وأولوية القضايا الاقتصادية والمالية في هذه المرحلة. وأشار إلى أن دعوة الكلية لهذا المؤتمر لقيت تجاوبا واسعا في الأوساط الأكاديمية القانونية العربية والدولية، حيث قدم أكثر من 80 مفسرا وباحثا قانونيا، من 14 جامعة ودولة، مقترحات أبحاث جديدة ومتنوعة، تم اختيار 37 منهم، معتبرا أن هذه الأرقام تؤكد في جانب منها الثقة المتزايدة في كلية القانون الكويتية العالمية التي تسعى لأن تكون مصدر إشعاع علميا في محيطها الصغير والكبير. وأضاف المقاطع أن كلية القانون الكويتية العالمية بعد ست سنوات (6) على تأسيسها قطعت أشواط مهمة على طريق تعزيز بنيتها التحتية والإدارية والبشرية، إلى جانب تطوير مناهجها الدراسية والأكاديمية بشكل مستمر من خلال المراجعة الدائمة والتقييم، مشيرا إلى أن

والباحثين من داخل الكويت وخارجها لمناقشة القضايا والمستجدات ذات الأولوية وتقديم حلول واجتهادات قانونية وعملية للمشاكل والتحديات التي تواجهها، مشيرا إلى أن ذلك يعد تقليدا علميا في الكويت يشجع البحث العلمي ويكرس لثقافة المؤسسات الجامعية في قضايا المجتمع. مؤكدا أن الكلية بعد أن خصصت مؤتمرها الأول في العام الجامعي 2013-2014 لـ«المتغيرات القانونية المعاصرة

والعلمي وتوسعي لتقديم حلول ومعالجات للمشاكل والتحديات التي تواجهها البلاد، كما توجه بالشكر لضيوف المؤتمر والذين بلغ عددهم 37 مفكرا وباحثا، وكذلك لرعاة المؤتمر مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والبنك المركزي وشركة جرين بلاستيك والرعاية الإعلانيين من كبار الصحف اليومية. وأوضح المقاطع أن كلية القانون الكويتية العالمية دأبت على تنظيم هذا المؤتمر السنوي ليكون مناسبة تجمع المفكرين

لجنة التشريعات بوزارة العدل بصدد دراسة مشروع قانون لتسوية المنازعات دون اللجوء إلى المحاكم لسرعة الفصل بالمنازعات المدنية والتجارية. وفي كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، رحب رئيس وعميد كلية القانون الكويتية العالمية د.محمد المقاطع بممثل راعي الحفل، معتبرا أن رعاية سموه وحضور وزير العدل على التوالي خلال الثلاث سنوات الماضية تعكس دعمها للمبادرات العلمية الوطنية التي تشجع البحث

الصحف القضائية وأوامر الأداء إلكترونيا في وزارة العدل. وأشار الصانع إلى أنه لفت نظره في محاور المؤتمر محور في غاية الأهمية وهو الذي يتعلق بالتمويل الإسلامي، معربا عن أمسه في الوصول، من خلال المؤتمر وأعمال المتخصصين المخلصين لدينهم الإسلامي، إلى تمويل إسلامي حقيقي لا صوري، يدفع بعجلة التنمية والمشروعات، خاصة التي يقوم بها الشباب. وأضاف أنه فيما يتعلق بمحور تسوية المنازعات، فإن

محاور المؤتمر تمس قطاعاً مهماً ورئيسياً من الأنشطة الاستثمارية وتطلع لتوصياته

انطلقت صباح أمس أعمال المؤتمر السنوي الثالث لكلية القانون الكويتية العالمية، الذي يستمر ليومين ويقام تحت رعاية سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبحضور وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع، ويناقش المؤتمر هذا العام تحديات «التحكيم القانوني وأسواق المال»، وذلك بمشاركة العشرات من المفكرين والباحثين القانونيين والاقتصاديين من داخل الكويت وخارجها.

وأشاد الصانع بالمؤتمر، مؤكدا أن رعاية سمو رئيس الوزراء تأتي إيمانا بأهمية دور رجال القانون في ابتكار الآليات والأطر القانونية التي تسهم في تنظيم كل ما يهم الوطن من جوانب اقتصادية وقانونية، مشيرا إلى أن المحاور التي يتناولها المؤتمر التي تتعلق بالحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال تمس قطاعا مهما ورئيسيا من الأنشطة الاستثمارية في المجتمع، وأنه تنفيذيا لذلك تم إصدار القرار رقم 450 لسنة 2015 والذي تضمن القواعد اللازمة والإجراءات التي تتبع في هذا الصدد إلى أن وصلنا إلى إيداع

المقاطع: الحوكمة نظام لا يمكن أن يغيب عن أي مؤسسة

وربطها بمفهوم الحوكمة. وعرض جمال الدين نتائج العديد من الدراسات الحديثة التي تربط بين الحوكمة وقضية التنمية الاقتصادية مبيّنة نتائجها ودلالاتها وتأثيراتها على تطور الأوضاع في الدول النامية. من جهته، اعتبر رئيس كلية القانون الكويتية العالمية د.محمد المقاطع في ورقة بحثية قدمها للجلسة الأولى أن الحوكمة بمفهومها العام هي النظم والقواعد والإجراءات التي تضبط عمل المؤسسة وترسم حدود العلاقة بين كل أطرافها وهيئات القرار المتفاوتة فيها، أي كانت طبيعتها عامة أو خاصة، ربحية أو غير ربحية، صغيرة أو كبيرة، ديمقراطية

في تكوينها أو غير ديمقراطية، مشيرا إلى أن الحوكمة بذلك هي نظام قديم متجدد، إلا أنه تطور في الوقت المعاصر وشاع استخدامه بعد أن صار له حاجة ملحة لبيان وضبط طبيعة «المؤسسات» الحديثة وتحديدا التجارية منها. وشدد المقاطع على أن الحوكمة في طبيعتها نظام لا يمكن أن يغيب عن أي مؤسسة. مؤكدا أنه لم تعد هناك مؤسسة أو شركة أو أي شخص اعتباري ليست لديه إجراءات تتولى تكريس فاعلية آدائه ومشروعية أعماله وسلامة إجراءاته وحسن مراقبته، وأن الحوكمة تتضمن الشرعية ولا تقتصر عليها.

أكد وزير التعليم المصري الأسبق ورئيس جامعة المنصورة د.أحمد جمال الدين خلال الجلسة الأولى على الأهمية المتجددة للحوكمة باعتبارها نظاما لاستخدام مجموعة من الآليات والقواعد الرامية إلى تعزيز شفافية القرارات والتعاقدات والمعاملات بما يحسن كفاءة المؤسسات والهيئات والأجهزة ويدعم سبل الرقابة عليها. وقال في ورقة بعنوان «اقتصاديات الحوكمة: دراسة في الأصول القانونية والسياسية والاقتصادية للحوكمة» مقدمة إلى الجلسة الأولى في المؤتمر أنه من المهم فهم طبيعة وأشكال الترتيبات التعاقدية

وأنشاد الصانع بالمؤتمر، مؤكدا أن رعاية سمو رئيس الوزراء تأتي إيمانا بأهمية دور رجال القانون في ابتكار الآليات والأطر القانونية التي تسهم في تنظيم كل ما يهم الوطن من جوانب اقتصادية وقانونية، مشيرا إلى أن المحاور التي يتناولها المؤتمر التي تتعلق بالحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال تمس قطاعا مهما ورئيسيا من الأنشطة الاستثمارية في المجتمع، وأنه تنفيذيا لذلك تم إصدار القرار رقم 450 لسنة 2015 والذي تضمن القواعد اللازمة والإجراءات التي تتبع في هذا الصدد إلى أن وصلنا إلى إيداع

GUST نظمت برنامجاً تدريبياً لـ «قادة المستقبل» في بنك بوبيان

ومن المعروف أنه يتم اختيار المركز باستمرار من قبل مؤسسات تجارية ومالية عديدة لتقديم وتنظيم برامج تدريبية لموظفيها ويعود ذلك إلى سمعة المركز في تقديم أفضل مستويات التدريب في كافة المجالات والتي تلبي احتياجات سوق العمل في الكويت، كما يعد المركز جهة معتمدة لتدريب برامج الـ CFA والـ CMA ووحدة دولية معتمدة لاختبار الـ IELTS. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية عمل مركز التطوير المهني والتعليم المستمر على تنظيم عددا من الدورات العامة والمتنوعة بشكل كبير منها دورات تحضير امتحانات الـ GMAT وCPA وPMP وبرامج إدارة الرعاية الصحية والجودة أيضا برنامج رخصة الطيران الخاص، ويتطلع المركز لتقديم المزيد من الدورات المتقدمة والتي يستفيد منها الجميع في شتى مجالات الأعمال المختلفة. وقد تم تدريب 48 موظف من قادة المستقبل في بنك بوبيان على البرنامج التدريبي المذكور وبعد اجتياز البرنامج سيكون المشاركون مؤهلين للحصول على شهادة من جامعة ديوبول في الولايات المتحدة الأمريكية تؤهلهم لشغل المناصب القيادية فيه.



عادل الحماد



صادق زيددي

تنظم مركز التطوير المهني والتعليم المستمر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا برنامجا تدريبيا عن القيادة مخصص لموظفي بنك بوبيان من تقديم د.إيرين نيلسون من جامعة ديوبول في الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف برنامج «قادة المستقبل» إلى تدريب المشاركين على أساسيات القيادة وتعزيز المهارات القيادية لديهم من خلال ورش العمل وأساليب التعليم التطبيقية. وعن البرنامج يقول مدير عام مجموعة الموارد البشرية لدى بنك بوبيان عادل الحماد أننا سعداء بأن GUST كانت على مستوى التحدي للعثور على أفضل شريك تدريبي ممكن لتسليح مدرء البنك الصاعدين بالمهارات القيادية المختلفة والتي ستساعدهم على تحدي صعوبات المهنة والتأقلم والتكيف مع احتياجات السوق المحلي الدائم التغير وهذا يعكس التزام البنك في تطوير وتعزيز طاقاته البشرية، ونحن نتطلع إلى تنمية التعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا حيث أنها الشريك الأكاديمي المفضل لدينا.

الحمداد: GUST كانت على مستوى التحدي للعثور على أفضل شريك تدريبي ممكن لتسليح مدرء البنك الصاعدين بالمهارات القيادية المختلفة

ويهدف مركز التطوير المهني والتعليم المستمر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا إلى تقديم مستوى عالي من التعليم والتدريب للراغبين في مواصلة التطوير المهني وذلك من خلال 25 برنامجا مفتوحا للجمهور يتمحور حول الحلول التعليمية المتكسرة للأفراد والشركات في بيئة محفزة.



عدد من المشاركين في البرنامج

مشروع الأمانة العامة

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الشريفة الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

الملازم/ سعد خالد الشريفة

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون